الإجمـــاع المركب ـ دراســـة نظرية وتحليلية لمســـائل لغوية متنوعة

د. محمّد مصباح المغربـــي *
قسم اللغة العربية ـ كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية الجامعة الأسمرية الإسلاميـــة.
د.عـــزّة معاوي الشيباني
قسم اللغة العربية ، بكلية الآداب واللغات ـ، جامعة طرابلس.
a.alshybani@uot.edu.ly
تاريخ الاستلام 13 / 5 / 2025م تاريخ القبول 5 / 11 / 2025

Compound Consensus: A Theoretical and Analytical Study of Various Linguistic Issues

Azza Muawiy Al-Shaibani

Consensus (ijmāʿ) is considered one of the fundamental sources upon which grammarians built their linguistic rules. Due to its significance, it is regarded as the third grammatical proof after hearing (samāʿ) and analogy (qiyās).

Among its types, the topic of compound consensus particularly drew our attention, as it has not received sufficient scholarly attention nor explicit mention in earlier works, despite being discussed indirectly in several linguistic issues. Therefore, we decided to study it under the title:

"Compound Consensus: A Theoretical and Analytical Study of Various Linguistic Issues."

To organize this research, we divided it as follows:

- Introduction: Provides an overview of the topic, the reasons for choosing it, its significance, and its divisions.
- Preface: Defines consensus linguistically and terminologically, explaining its rulings and types.
- Applied Section: Examines several issues related to compound consensus according to the following linguistic levels:
  1. Phonological level
  2. Morphological level
  3. Syntactic level
  4. Orthographic (writing) level
- The research concludes with a summary of findings and a list of sources and references.

Key findings include:

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

1. The topic belongs to the field of the principles of grammar, but grammarians did not address it directly; rather, they treated it incidentally in some issues.
2. The study reveals the efforts of scholars in analyzing linguistic phenomena, deducing reasons, and formulating judgments.
3. Compound consensus is not confined to a single linguistic domain; it encompasses most linguistic levels—phonological, morphological, syntactic, and orthographic.
4. Researching such topics opens new horizons for scholars to explore linguistic realities through a scientific, foundational approach, moving away from the traditional, repetitive patterns of many academic studies.
5. The current study offers preliminary insights, paving the way for broader and deeper research, both theoretically and practically.
Keywords: Compound consensus, theoretical and analytical study, linguistic issues.

الملخـــــــص :

يعد الإجماع أصلا من أصول النحاة التي بنوا عليها قواعدهم، ولأهميته عُدَّ ثالث الأدلة النحوية بعد السماع والقياس.

ومن أنواعه التي شدت انتباهنا ودفعتنا للنظر فيه موضوع: (الإجماع المركب)؛ إذ لم ينل عناية السابقين، ولا ذكر له في مصنفاتهم، مع تناولهم له عرضا في عديد المسائل اللغوية؛ لذا ارتأينا تناوله بالدراسة؛ بغية الإفادة منه، تحت عنوان: "الإجماع المركب: دراسة نظرية، وتحليلية لمسائل لغوية متنوعة". وتنظيما للعمل في هذا البحث قسمناه وفق الآتي:

ـ المقدمة: فيها توطئة للموضوع، ودواعي اختياره، وأهميته، وتقسيماته.

التمهيد: فيه التعريف بالإجماع لغة واصطلاحا، وبيان أحكامه، وأنواعه.

الجانب التطبيقي: فيه دراسة لبعض مسائل الإجماع المركب، وفق المطالب البحثية الآتية:

- الأول: "المستوى الصوتي".
- الثاني: "المستوى الصرفي".
- الثالث: "المستوى النحوي".

- الرابع: "المستوى الكتابي".

- ثبت للمصادر والمراجع، تسبقه خاتمة لنتائج الدراسة، وأهمها ما فيها:

1. أن هذا الموضوع من موضوعات أصول النحو، لكن النحاة لم يناولوه مباشرة، بل تناوله عرضا في بعض المسائل.

2. أظهرت الدراسة شيئا من جهود العلماء من خلال إعمال تفكيرهم عند تحليل المسائل، واستنباط العلل، وإصدار الأحكام.

3. لا يختص الإجماع المركب بجانب لغوي معين، بل يشمل أغلب المستويات اللغوية: (الصوتية والصرفية والنحوية والكتابية).

4. دراسة مثل هذه الموضوعات تفتح الآفاق أمام الدراسين، لسبر الأغوار، والتعرف على الحقائق، بأسلوب علمي تأصيلي، بعيدا عن النمطية التقليدية المعهودة في أكثر الأعمال والبحوث العلمية.

5. ما تم تناوله في هذا البحث إشارات سريعة لفتح المجال لدراسته دراسة أوسع من الناحيتين: النظرية والتطبيقية.

الكلمات المفتاحية: "الإجماع المركب، دراسة نظرية تحليلية، مسائل لغوية".

المقدمة:

يعد الإجماع عند النحاة أصلا من أصولهم التي بنـــوا عليها قواعدهم وأحكامهم، فهو أداة لتوطيد المسائل والأحكام اللغوية عند النحويين، كما أنه وسيلة الحجاج في مسائل الخلاف، فبه تقام الحجة على المخالفين، ولأهميته عُدَّ ثالث الأدلة النحوية بعد السماع والقياس، وفيه اقتدى النحاة بأصوليِّ الفقه، وتأثروا بهم تأثرا كثيرا، وسلكوا مسلكهم في أكثر التقسيمات والمسائل [1]

وفي المقابل عُدّ الخروج عنه ومجاوزته مخالفة ممنوعة، وأمرا مردودا، هذا ما بينه الشاطبي بقوله: "مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليين وإجماع المحدثين، وكل علم اجتمع أربابه على مسألة منه، فإجماعهم حجة ومخالفهم مخطئ"[2] ، وقال غيره: "إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثم ردٌّ"[3]

ولأصـــول النحو أحكامه وأقسامه التـي تناولهـا العلمـاء والأصوليـــون فـي مصـنفاتهم قديما وحديثا، مع تباين بينهم في بعضها ؛ لكن مـا شـد انتباهنـا ودفعنـا إلـى النظـر فـي هـذا الموضوع، ليس الجانب النظري الذي حُشيت به المصـنفات والمؤلفـات، إنمـا هـو الجانـب التطبيقي الذي ظهر جليـا فـي تنـاول بعـض المسـائل والأحكـام اللغويـة المختلفـة: (صـوتا، وصرفا، ونحوا، وكتابة)، وكيف بُنيت أحكـامهم فيهـا، إنـه موضـوع: (الإجمـاع المركـب)، الذي أهمل أصوليو النحو ذكره، والحديث عنه عند تناولهم لموضوعات أصـول النحـو، لكنـه برز في تطبيقاتهم تلميحا لا تصريحا، من خلال الحديث عـن اتفـاق الحكـم واخـتلاف العلـة المؤدية للحكم المتفق عليه.

وبتتبعنا لبعض المسائل والجزئيات وتطبيقاتها، تجلى لنا هذا القسم، وبرز بوصفه نوعـا من أنواع الأصول عند أهل اللغة والنحو.

وهو ما شجعنا على العزم على تناوله بالبحث والدراسة؛ بغية الإفادة منه وبه، ورجاء بيانـه وتوضيح ما يتعلق به، واخترنا لبحثنا العنوانَ التالي: "الإجماع المركـب: دراسـة نظريـة، وتحليلية لمسائل لغوية متنوعة".

وكان من أهم دواعي اختيارنا لهذا الموضوع أنه لم يدرس دراسة مفصلة، باسـتثناء مـا تـم تناوله عرضا في سياقات متعددة.

أما أهمية البحث فتكمن في كونـه يَدْرُس موضـوع الإجمـاع المركـب، بتسـليط الضـوء عليه تعريفا وبيانا، وتطبيقا واستشهادا.

وتنظيما للعمل في هذا البحث، وسيرا به وفق منهجية البحـث العلمـي فقد قمنـا بتقسـيمه وفق الآتي:

المقدمة: اشتملت على توطئة للموضوع، ودواعي اختياره، وأهميته، وتقسيماته وما يتعلـق بها. التمهيد: تم فيـه التعريـف بالإجمـاع لغـة واصـطلاحا، وبيـان أحكامـه، وأنواعـه، ومـا يتعلق به. الجانب التطبيقي: تتم فيـه دراسـة مسـائل للإجمـاع المركـب بحسـب المسـتويات اللغوية الآتي بيانها فير مطالب البحث: المطلب الأول: "المستوى الصوتي"، فيه مسألتان. المطلب الثاني: "المستوى الصرفي"، فيه مسألتان. المطلب الثالـث: "المسـتوى النحـوي"، فيه مسألتان. المطلب الرابع: "المستوى الكتابي"، فيه مسألتان. الخاتمـة: خصصـت لبيـان نتائج الموضوع المبحوث، متلوة بثبت للمصادر والمراجع.

التمهيد ـ تعريف الإجماع، وبيـان أحكامـه وأقسـامه، ومـا يتعلـق بـه الإجمـاع

لغة: مصدر الفعل: أَجْمَعَ، يُجْمع، ويراد به جعْل الأمر مجتمعا بعد التفرق، ويقصـد بـه –

أيضا- : اتفاق الخواص أو العوام على أمر من الأمور، ومن ثَمَّ يقال: أمرٌ مُجمعٌ عليه، أي: متفق عليه، وأجمعوا على كذا، أي: اتفقوا، فمعناه العام: الاتفاق[4].

وقد استخدم عديد المصطلحات للدلالة على الإجماع، منها: الاتفاق، والتوافق، والموافقة، والمطابقة، والتطابق، والمواطأة، والاصطلاح، والتشاكل، والاجتماع، وكلها متقاربة في المعنى، إن لم يكن جلها متطابقا[5]

وللإجماع "معنيان: أحدهما: العزم، يقال: أجمعت على الأمر، أي: عزمت عليه عزما لا يلحقه توان ولا نقص، والآخر: الاتفاق، يقال: أجمع القوم على كذا، أي: اتفقوا عليه، وتواطئوا. ويرجع تعريف الإجماع في الاصطلاح إلى المعنى الثاني، وهو الاتفاق"[6]، وفق الآتي:

الإجماع في اصطلاح النحاة: يراد به الاتفاق بين علماء النحو أو علماء اللغة على مسألة لغوية أو حكم نحوي معين أو أمر له صلة بالصناعة النحوية، بشرط عدم مخالفة هذا الاتفاق والإجماع للنصوص أو المقيس عليه[7] ، وحُدَّ بأنه: "اتفاق النحاة على أمرٍ ما دون خلاف مذهبي أو ذاتي يخل بهذا الاتفاق المجمع عليه"[8]

والمراد بالنحاة هنا نحاة البلدين: (الكوفة، والبصرة)، وسبب هذا القيد أنهم الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها، وفق ما ذهب إليه المحققون، ومن أمثلته عندهم إجماعهم على أنّ المبتدأ والخبر مرفوعان، وأنّ خبر (كان) واسم (إنّ) منصوبان، وأن المضاف إليه، والمسبوق بحرف الجر مجروران دائما[9] .

المراد بالإجماع في اللغة والنحو: يراد به ثلاثة أنواع من الإجماع ذكرها العلامة السيوطي، هي: (إجماع الرواة، وإجماع العرب، وإجماع النحاة)، وقد تناولتها كتب أصول النحو بالبيان والتفصيل، وفيما يلي ذكر لها بإيجاز.

الأول: إجماع النحاة: نحاة (البصرة والكوفة)، وإليه ينصرف عند الإطلاق، وهذا الإجماع حجة عند العلماء، ومعتبر شريطة عدم مخالفته للنصوص أو للمقيس عليها[10] ، ومن شواهده إجماعهم على شذوذ دخول (أل) على الفعل المضارع، فقد نقل ابن هشام عن الجرجاني انعقاد الإجماع عند النحاة على أن دخول (أل) الموصولة على المضارع شاذ، وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه[11]

الثاني ـ إجماع العرب: يقصد به فصحاؤهم، وهو متى ثبت حجة، لكن الوصول إليه صعب، ومن ثم رأى السيوطي أن حصوله والظفر به أمر مستبعد، فلا يوصل إليه إلا بعناء ومشقة، ومن شواهده إجماعهم على تصغير كلمة: (إنسان) على: (أنيسيان)، مع

اختلافهم في أصله، قال الغلاييني: "...، وقد صغّروا: (إنسانا) على: (أُنَيْسيانٍ)، وقد أجمع العرب على تصغيره على ذلك"[12]

الثالث: إجماع الرواة: يقصد به إجماع الرواة من نحويي البلدين: (البصرة والكوفة)، أو أي رواية معينة أو أمر خاص، جاء في شرحي ديوان أبي تمام: "كما أضافوا أنواعا تختص بها لغة العرب، تتمثل في: إجماع الرواة، إجماع العرب، إجماع النحاة"[13] ، ومن شواهده إجماعهم على رواية الرفع للفعل: (تحدثُه) في قول الشاعر: "اِسمَعْ حَدِيثا كَمَا يَوْمًا تحدِّثُه..." البيت، فقد أجمعوا على روايته بالرفع، بخلاف رواية المفضل له بالنصب[14]

حكم الإجماع: يعد إجماع العرب حجة معتبرة - متى أمكن الوقوف عليه -، لكنه غير ملزم في اللغة والنحو، وإن كان الأفضل عدم مخالفته، إلا لمن أدرك درجة الاجتهاد؛ لذا ذهب بعض علماء اللغة إلى أن مخالفته والخروج عنه يعد عيبا، وأمرا غير مستساغ[15] ، قال السيوطي: "إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافا لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثم رُدَّ"[16]

أنواع الإجـــماع: تأثر أصوليو النحاة بأصوليِّ الفقه في تقسيم الإجماع قسمين رئيسين، هما: "صريح، وسكوتي"، وهذا بيان لهما:

أولا: الإجماع الصريح: يراد به الإجماع القطعيُّ الدلالةِ على حكمه، وهو حقيقي، ويكون باتفاق النحاة على إصدار حكم لغوي معين، مثل: اتفاقهم على أن الفاعل مرفوع، وأن المفعول به منصوب[17]

ثانيا: الإجماع السكوتي: عرّفه السيوطي بقوله: أن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم، ويسكتون عليه، مثاله ما نقله السيوطي عن ابن مالك في (شرح التسهيل): من جواز الاستدلال على جواز توسيط خبر "ما" الحجازية ونصبه[18]

الإجماع المركب: هو نوع آخر من أنواع الإجماع، ورد ذكره في كتب اللغة والنحو، ويعرف بأنه: "الاتفاق في الحكم مع الاختلاف في العلة"، فكأنه تركب من علتين أو أكثر، ومن لوازمه أن يبطل عند فساد أحد المآخذ أو العلل، والإجماع المركب في أصله مصطلح فقهي، فهو - كغيره من بقية الأصول النحوية – مأخوذ من أصول الفقه [19]

وتكمن أهميته عند علماء اللغة في كونه يمثل الاتفاق والإجماع على الحكم المستنبط، دون النظر إلى الاختلاف في الأسباب والعلل، وهذا يعطي للقاعدة النحوية أو الحكم اللغوي ميزة الثبات والاستقرار؛ إذ العبرة بالنتائج النهائية؛ لا بالعلل الأولية.

ومما يشار إليه في هذا السياق أن أهل اللغة لم يتعرضوا لهذا النوع من الإجماع من الناحية النظرية، ولم يتناولوه في مؤلفاتهم قديما أو حديثا، كغيره من أنواع الإجماع الأخرى، لكنه ورد تناوله عرضا في بعض الصور التطبيقية لقواعد الكتابة العربية، وعديد الأحكام والمسائل الصوتية والصرفية والنحوية وغيرها، وفق ما سيأتي تناوله ودراسته.

وفي هذا البحث سنحاول تسليط الضوء على هذا الموضوع، بدارسة مسائل تطبيقية تشمل أربعة مستويات اللغوية، هي: (الصوت، والصرف، والنحو، والكتابة)، بواقع مسألتين، لكل مستوى، وبصورة مختصرة، وفق التقسيم المذكور في المقدمة.

المطلب الأول: "المستوى الصوتي"، فيه مسألتان:

المسألة الأولى: "الإجماع على زيادة التنوين، والاختلاف في علة ذلك":

توطئة: التنوين من خصائص الاسم وعلاماته، متى خلا من معارض، ويعرف التنوين بأنه: "نون ساكنة تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل"[20] ، وله أنواع، فهو يأتي "تبيينا لبقاء أصالته، أو لتنكيره، أو تعويضا، أو مقابلة لنون جمع المذكّر، أو إشعارا بترك التّرنّم في رويّ مطلق"[21] ، ومن أحكامه أنه يثبت نطقا حال الوصل، ويسقط في الرسم والوقف[22].

نص المسألة: قال العكبري: "واختلفوا في علة زيادة التنوين"[23]

تحليل المسألة: أجمع أهل العربية على تنوين الاسم، وبينوا أنه من علاماته وخصائصه؛ إذ الفعل والحرف لا ينونان بحال، لكنهم اختلفوا في علة زيادة التنوين، على أقوال، أشهرها أربعة، وهذا بيان لها:

الأول: قول سيبويه ومن وافقه، ذهبوا إلى أن المقصود به هنا التنوين الذي يؤتى به لبيان خفة الأسماء وتمكنها في الاسمية، وإظهار ثقل الأفعال وبناء الحروف، ولا أدل على ذلك من أن الأسماء التي أشبهت الأفعال لم تنون، بل منعت من الصرف لثقلها، والأسماء التي أشبهت الحروف بُنيت، ولم تنون، ومن هنا كان التنوين علامة للخفة والتمكن[24].

الثاني: قول الفراء، الذي يرى أن علة الإتيان بالتنوين هو الفرق بين المنصرف وغير المنصرف، وهذا جزءٌ من قول سيبويه السابق، إذ هو يختص بنوع من أنواع التنوين، وهو تنوين التمكين، ومن ثم قال السيوطي عن الاسم: "لأن التمكين فيه للفرق بين المنصرف وغيره"[25] ، ومن المآخذ على قول الفراء أنه يُعرِّف التنوين بالتنوين، فهو من قبيل تفسير الماء بالماء[26]

الثالث: ذهب القائلون بهذا القول إلى أن علة زيادة التنوين إنما هي للفرق بين الاسم والفعل، وقد عُدَّ هذا القول فاسدا، من وجوه، أهمها: أن التفريق بينهما يكون بالمعنى، وأن بينهما علامات لفظية مشتركة، وأن من الأسماء ما لا ينصرف، وهو مباين للفعل، وأن ثمة علامات يختص بها الاسم عن الفعل من غير التنوين، فلا حاجة إليه للفرق بينهما، فبان بذا ضعف هذا القول(27)

الرابـــــع: يرى أصحاب هذا الرأي أن التنوين زِيد للفرق بين المفرد والمضاف، وهو أيضا باطل، مردود من وجوه عدة، قال العكبري: "أحدها: أن غير المنصرف يكون مفردا، ولا ينون. والثاني: أن المفرد مفارق للمضاف؛ لأنه يصح السكوت عليه، والمضاف إليه كجزء من المضاف. والثالث: أن ما فيه الألف واللام مفرد، ولا ينون"(28)

الخلاصة: تمثل الإجماع المركب هنا في اتفاق النحاة على أن التنوين من علامات الاسم وخصائصه، لكن تباينت آراؤهم في تعليل ذلك على عدة أقوال، منها ما هو مقبول، ومنها ما هو مرود، وفق ما مر بيانه وتوضيحه.

المسألة الثانيـــــة: "الإجماع على كسر نون المثنى، والاختلاف في التعليل له":

توطئة: نون المثنى هي نون تلزم المفرد مع الألف رفعا، والياء نصبا؛ للدلالة على تثنيته، والأشهر فيها الكسر، بعكس نون جمع المذكر السالم، قال ابن هشام: "نون المثنى وما حُمل عليه مكسورة على أصل الساكنين، ولم يحفظ البصريون فيها غير ذلك، وقال غيرهم: قد تفتح للتخفيف، وذلك لغة بعض بني أسد في نقل الفراء، ولبني زياد بن فقعس في نقل الكسائي"(29)

نص المسألة: قال أبو حيان عن المثنى: "وقوله: تليهما - أي: الألف والياء - نون مكسورة، مثال ذلك: قام رجلان، ورأيت رجلين، ومررت برجلين، واختلفوا في علة الكسر"(30)

تحليل المسألة: سبقت الإشارة إلى أن الرأي المشهور في نون المثنى كسرها، وأنّ من العرب من يفتحها، وروي عن بعضهم ضمها في: الزيدان، والعمران، وهو من الشذوذ بمكان، بحيث لا يجوز قياس غيرهما عليهما(31)

ومع اتفاق الجمهور على الكسر؛ فإنهم اختلفوا في علة هذا الكسر، وذهبوا في ذلك مذاهب عدة، نوجزها في الآتي:

الأول: يرى القائلون به أن نون المثنى كسرت للتفريق بينها وبين نون الجمع، وللمعادلة بينهما، وقد نسبه النحاس إلى سيبويه، والحجة أن المثنى خفيف؛ لذا كسرت نونه، بخلاف جمع المذكر السالم، فهو ثقيل؛ ومن ثَمَّ احتاج إلى التخفيف بفتح نونه[32].

الثاني: رأي الكسائي، يرى أنها كسرت تشبيها لها بنحو: دراكِ، وقد نسبه إليه أبو حيان، ولم يعلل له، ولم أقف عليه عند غيره، والظاهر أنه يشير إلى ملازمتها للبناء، بجعلها كالأسماء المبنية التي سمي بها الفعل، وبيان أن حركتها ليست حركة إعراب[33]

الثالث: رأي الفراء، ذهب إلى أن اختيارهم لكسر النون إنما جاء "لأن الألف التي قبلها قد تكون في معني حركة، ولا يُمكّن من الحركة إلا بالهمز، والواو قد تحرك إلى النصب والياء بغير همز، فألزموا كل جزم جاء بعد ألف ساكنة كأنه ساكن جاء مع متحرك، فخفض الذي بعده، ... وكانت الألف كالحركة، وليست الواو والياء كذلك، فلما سكنتا عوملتا معاملة الساكنين"[34]

الرابـــــع: قول جماعة، منهم المبرد والجرمي، ذهبوا إلى أن نون المثنى إنما كسرت لأجل التقاء الساكنين، وأن الساكنين متى التقيا فحقهما أن يحرك أحدهما بالكسر، قال المبرد: "وإنما حُركّت نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحركت نون الجمع بالفتح؛ لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها ...، وكسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين، على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا"[35]، ومن ثم قال أبو حيان: "وبهذا التعليل علَّل أصحابنا كسر نون المثني، ونسب بعضهم هذا لسيبويه"[36]

وتبقى الإشارة هنا إلى أنهم اختلفوا في سبب التحريك بالكسر على أقوال عدة، فصلها أبو حيان، وبينها في تذييله[37]

الخلاصة: تبين مما سبق توضيحه أن جمهور النحاة أجمعوا على كسر نون المثنى، ثم اختلفوا في التعليل لذلك.

المطلب الثاني: "المستوى الصرفي"، فيه مسألتان:

المسألة الأولى: "الإجماع على حذف واو المثال من المضارع والأمر، والاختلاف في التعليل له".

توطئة: الفعل المثال عرَّفه ابن عقيل بقوله: "المثال ما كانت فاؤه حرف علة، نحو: وعد، وورث، وينع، ويسر"، وبين أنه يجب حذف الفاء "من مضارعه وأمره بشرطين، الأول: أن تكون الفاء واوا. والثاني: أن يكون المضارع مكسور العين"[38]

نص المسألة: قال الفارابي: "الأمر من هذا الباب: (عِدْ) بحذف الواو؛ لأن الأمر أبدا يُبنى على المستقبل، وكان المستقبل منه حذفت واوه، واختلفوا في علة حذفها"[39]

تحليل المسألة: تعد مسألة حذف الفاء من مضارع المثال وأمره، - شريطة أن تكون عين مضارعه مكسورة -، من مسائل الإجماع المركب؛ لاتفاقهم فيها على وجوب حذف واوه، مع اختلافهم في تعليل ذلك على عدة وجوه، أهمها:

الأول: ذهب البصريون إلى أن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما ثقيلان، فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو صار الحذف واجبا، نحو: وقف، وعد، فيقال: قِف، يَقِف، عِدْ، يَعِد[40] قال الجوهري: "وإنما سقطت الواو من المستقبل؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما متجانسان، والواو مضادتهما، فحذفت؛ لاكتنافهما إياها"[41]، وهو ما يعبرون عنه بالتخلص من وقوع الواو بين عدوتيها الياء والكسرة، ثم حملوا باقي الحروف: (الهمزة، والتاء والنون) على الواو؛ سيرا بها على نسق واحد[42]

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنها حذفت للفرق ما يقع متعديا، فتسقط منه الواو، نحو: وَعَدَ، يَعِدُ، وما لا يقع فتثبتُ فيه، نحو: وَجَل، يَوْجَل[43] ، أي: "فرقا بين المتعدي من هذا الباب، وبين ما لا يتعدى، وكأن التعدي عندهم عوض من سقوط الواو"[44] ، وهم محجوجون بمجيء أفعال كثيرة لا تتعدى، ومع ذلك سقطت منها الواو، نحو: وَكَفَ، يَكِفُ، وبالعكس، وهذا يثبت عدم صحة ما ذكروا. قال في الممتع: "وزعم الفراء أن موجب الحذف إنما هو التعدي، نحو: يَعِد، ويَزن، وموجب الإثبات إنما هو عدم التعدي، نحو: يوجل، ويوحل، وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه خارج عن القياس"[45]

الثالث: يرى آخرون أنها حذفت لوقوعها بين فتحة وكسرة، فيُحَاجُّون بنحو: مَوْقِع ومَوْعِد، حيث هكذا سمعا ونحوهما عن العرب بثبوت الواو مع وقوعها بينهما، والجواب على هذا أن ذلك في الأسماء، وهي خفيفة تحتمل ما لا تحتمله الأفعال، بخلاف الأفعال؛ فهي ثقيلة[46] ، وعلى كلٍّ فما ادعوه باطل ومردود؛ لمخالفته لمسموع كلام العرب، ومخالفته لقواعدهم.

الخلاصة: أنَّ إجماع العرب وعلمائهم منعقد على حذف هذه الواو، مع تباين آرائهم في علة ذلك الحذف وسببه، على أقوالٍ، وأهمها الثلاثة التي مر بيانها وتفصيلها، وهذه المسألة من مسائل الإجماع المركب.

المسألة الثانية- "الإجماع على جمع: (شيء)، على: (أشياء)، وعلى منع صرفها، والاختلاف في علته":

توطئـة: أجمـع أهـل العربيـة علـى جمـع: (شـيء) علـى: (أشـياء)، وأنهـا ممنوعـة مـن الصـرف؛ لذا فهذه المسألة من مسائل الإجماع المركب، فهـي نحويـة فـي حكمهـا الإعرابـي المجمع عليه، صرفية في اختلاف تعليلهم لمنـع صـرفها وعـدم تنوينهـا، فهـي تجمـع بـين المستويين: (الصرفي، والنحوي).

نص المسألة: قال الأزهري: "لم يختلف النحويون في أن: (أشياء) جمـع: (شـيء)، وأنهـا غير مجراة، واختلفوا في العلة"[47]

تحليــل المســـــألة: تُمنع كلمة: (أشياء) من الصرف والتنوين، فتجر بالفتحة نيابـة عـن الكسرة، كما أنها لا تنون في كل أحوالها الإعرابية، ومن شـواهدها قــول الله - تعـالى -: ﴿ **يأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ** ﴾ ، المائدة، من الآيـة: "108".، ومـع إجمـاعهم علـى منـع صرفها، فقد اختلفوا في علة ذلك، وذهبوا فيه مذاهب متعددة، أشهرها:

الأول: يرى الكسائي وأبو حاتم أن وزن: (أشياء) هـو: (أفعـال)، وأنـه لمـا أشـبه آخرُهـا آخر كلمة: (حمراء)، وكثر استعمالها منعت مـن الصـرف، وقـد رُدَّ بعضـهم هـذا الـرأي، وعدَّه خطأ؛ لأنه يلزم منه منع نحو: (أبنـاء، وأسـماء) مـن الصـرف، وهـذا لـم يسـمع، قـال الفارضي: "والكسائي وأبو حاتم أنه جمع (شيء)، كـ(قَوْل، وأَقْوَال)، وهي: أفعال، .. وهـذا ضـعيف؛ لأن: (أشـياء) لـم يسـمع إلا ممنـوع الصـرف، ولـو كـان كمـا ذهبـا إليـه لكـان مصروفا"[48]

الثانـــي: ذهب الفراء والأخفش إلى أن أصلها: (أَفْعِلاءَ)، كما تقول: (لَيِّن، وأَلْيِنَاءَ)، فأصـل مفردها: (شَـــيِّء)، وأصل الجمـع: (أَشْـيِئَاءَ)، فلمـا اجتمعـت هَمزتَـان بينهمـا ألـف حـذفت أولاهما لسببين، الأول: تقارب الهمزتين؛ لكون الألف حرفا خفيا زائدا سـاكنا، وهـو حـاجز غير حصين. الثاني: أن الكلمة جمع، وهـذا يسـتثقل فيـه مـا لا يسـتثقل فـي المفـرد، فحـذفت أولاهما طلبا للخفة[49]

وقد ردَّ هذا المذهب جماعةٌ من النحاة؛ لمخالفته للقواعـد، ومـنهم الزجـاج الـذي وصـفه بقوله: "وهذا غلط أيضاً؛ لأن شيئا: (فَعْلٌ)، و(فَعْل) لا يجمع على: (أَفْعِلَاء)"[50]

الثالث: قول الخليل، الذي ذهب إلى أن: (أَشْيَاء)، أصلها (شَـيْئَاءَ)، ووزنهـا: (فَعْـلاء)، فلما استثقلت الهمزتان نقلت أولاهما إلى أول الكلمة، فصارت: (لَفْعاء)، كمـا قَلَبُـوا: (أَنْـوُق) إلى: (أيْنُق)، وتصديق قـولهم جمـع: (أَشْـيَاء)، علـى: (أشـاوَى، وأشَـايَا)، وقـد وافقـه عليـه سيبويه والمازني وجميع البصريين إلا الأخفش ومن تابعه[51]

وهذا المذهب يعد أشهر المذاهب والأقوال في هذه المسألة، ومن ثم رجّحه ركن الدين الأستراباذي بقوله: "ومذهب الخليل وسيبويه أصحّ من مذهبي الكسائي والفرَّاء"[52]

الخلاصة: جمعت هذه المسألة بين النحو والصرف، فحكمها نحوي، وهو الإجماع على منع كلمة: (أشياء) من الصرف، وتعليلها صرفي، يكمن في اختلافهم في تعليل منع هذه الكلمة من الصرف، فهي من مسائل الإجماع المركب، حيث اتفق فيها الحكم، مع اختلاف العلة والسبب.

المطلب الثالث- "المستوى النحوي"، فيه مسألتان:

المسألة الأولى: "الإجماع على رفع الفعل المضارع، والاختلاف في رافعه":

من مسائل الإجماع المركب الاتفاق على إعراب الفعل المضارع ورفعه، مع الاختلاف في رافعه وأسبابه.

نص المسالة: قال ابن هشام: "أجمع النحويون على أن الفعل المضارع - إذا تجرد من الناصب والجازم - كان مرفوعا، كقولك: يقوم زيد، ويقعد عمرو، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو؟"[53]

تحليل المسألة: الفعل المضارع فعلٌ دالٌّ على وقوع الحدث في الحاضر أو المستقبل، مبدوء بأحد أحرف المضارعة الأربع: (الهمزة، والتاء، والنون، واليا‌ء) [54] ، وقد اتفق النحاة على رفعه – متى تجرد -؛ لكونه معربا، لكنهم اختلفوا في رافعه على مذاهب، أشهرها:

الأول: مذهب سيبويه ومن وافقه يرون أن رافعه عامل معنوي، هو حلوله محل الاسم، أي: أنه يصح مجيئه بدلا منه، كقولنا: رأيت رجلا يضحك، حيث وقع صفة، وهي من مظان وقوع الاسم، أي: ضاحكا[55] ، وقد اعترض عليه بأنه: "لو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقًا؛ لما كان بعد: (إنْ) الشرطية إلا مرفوعًا، واللازم منتف، فالملزوم كذلك"[56]

الثاني: مذهب الفراء وحذاق الكوفيين ووافقهم الأخفش يرون أن رافعه هو تجرده من الناصب والجازم، وقد اختاره أكثر المتأخرين، منهم ابن مالك، وابنه، والأشموني، واعترض عليه بعضهم بحجج عدة، منها أنه يستدعى تقدم الجزم والنصب على الرفع، وهي حجج فنَّدها المرجِّحون لهذا المذهب، وأوردوا على هذا الاعتراض ما يقوي اختيارهم وترجيحهم[57].

الثالـــــث: قول الكسائي، مفاده أن رافع المضارع هو الزائد الذي في أوله، يقصد أحرف المضارعة نفسها، وهو قول مردود؛ لأسباب، منها: أن أحرف المضارعة صارت جزءا منه، وجزء الشيء لا يعمل فيه مطلقا، وأن العوامل تدخل عليه، فتحدث فيه تغييرا في الإعراب والدلالة على الحدث والزمان، نحو: لم يذهب محمد، ولن يذهب، ولو كان الحرف الزائد عاملا فيه لم يدخل عليه عامل آخر؛ لامتناع اجتماع عاملين على معمول واحد(58)

الرابـــــع: قول ثعلب والزجاج، ذهبا إلى أن رافعه هو مضارعته للاسم ومشابهته له(59) ، وهو قول أُعترض عليه؛ لكون المضارعة اقتضت إعرابه من حيث العموم، ثم بعد ذلك يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ويحدده، كما احتج عليه بأن مذهب الكوفيين أن المضارع معرب بالأصالة، وليس حملا على الاسم، أو لمشابهته إياه(60)

خلاصة القـــــول: أن هذه المسألة من نماذج الإجماع المركب، فقد أجمع النحاة على إعراب الفعل المضارع ورفعه، لكن اختلفت آراؤهم وتعددت أقوالهم في التعليل لرافعه وأسبابه، حيث تفاوتت هذه الآراء والأقوال قوة وضعفا، وإن كان الرأي الثاني منها أكثرها شهرة، وأعمها صدارة، وفق ما مر بيانه وتفصيله، ومع تباين العلل قوة وضعفا كان الحكم واحدا.

المسألة الثانية ـ في: "الإجماع على الحكم الإعرابي لحروف المعجم، والاختلاف في التعليل له":

توطئة: حروف المعجم هي تلك الحروف العربية المنطوقة، التي تتركب منها الألفاظ والكلمات، ولا تدل على معنى من المعاني، وقد تعددت تسمياتها، فهي تسمى: (حروف الهجاء، وحروف التهجي، وحروف العربية، وحروف المعجم). وللعلماء في تعليل تسميتها بحروف المعجم أقوال، وقد اتفقوا على جواز تذكيرها بمعنى الحرف، وتأنيثها بمعنى الكلمة(61)

نص المسألة: قال النحاس: "وحروف المعجم غير معربةٍ عند الجميع إذا لم يعطف بعضها على بعضٍ، واختلفوا في العلة"(62)

تحليل المسألة: وردت عدة لغات في كيفية النطق بهذه الحروف بحسب تركيبها، فما تركب من حرفين، نحو: (با) فيه ثلاث لغات: القصر من دون تنوين، والقصر مع التنوين، والمد، وما تركب من ثلاثة أحرف، نحو: (كاف) فيه التنوين فقط(63)

وقد أجمع أهل العربية على أن هذه الحروف مبنية غير معربة؛ لأنها مجرد رموز وأشكال لتصوير الأصوات العربية المنطوقة، فليس لا محل من الإعراب، ولا تتأثر بالتغييرات الإعرابية المتواردة على التراكيب النحوية[64] ، واستثنوا من لزوم بنائها حالتين:

الأولى: حال عطفها على بعضها، نحو: ثاءٌ وجيمٌ، أو الوصف بها، نحو: غينٌ أسبقُ من فاءٍ، فإنها تعرب، قال الحريري في معرض حديثه عن الأعداد: "إلّا أن تُوصف، ... فتعرب حينئذ بالوصف، كقولك: تسعة أكثر من ثمانية، وثلاثة نصف الستة ...؛ لأنها بالصفة وبالعطف صارت متمكنة، فاستحقت الإعراب، وعلى هذا الحكم تجري أسماء حروف الهجاء، فتبنى على السكون إذا تليت مقطعة، ولم يخبر عنها"[65]

الثانية: عند إرادة الإخبار بها، فإنهم إذا أخبروا بها عن شيء أعربوها، وفق ما سيأتي بيانه. قال الأزهري: "هذه الحروف إن أجريتها مجرى الأسماء، وحدثتَ عنها قلت: هذه كافٌ حسنة، وهذا كافٌ حسن، وكذلك سائر حروف المعجم"[66].

ومع إجماعهم على أنها مبنية، سوى ما استثني، فإنهم في المقابل اختلفوا في التعليل لبنائها على وجوه، أهمها:

الأول: رأي البصريين، ذهبوا إلى أنها لم تعرب؛ لكونها حكاية لحروف الكلمات والأسماء، ومعلوم أن بعض الكلمة لا يعرب، قال السيرافي: "اعلم أن حروف التهجي - إذا أردت التهجي – مبيناتٌ؛ لأنهن حكاية الحروف التي في الكلمة، والحروف في الكلمة إذا قطعت كل حرف منها مبني، لأن الإعراب إنما يقع على الاسم بكماله، فإذا قصدنا إلى كل حرف منها بنيناه"[67]

الثانـــــي: قول الفراء، وحجته لعدم إعرابها أن المتكلم لم يرد إخبار المخاطب بها عن شيء، وإنما أراد تعليمه كيفية التهجيّ لها، وقد نُسب إليه النحاس القولُ: إن حروف المعجم لم تعرب؛ "لأن المتكلم أراد أن يُعَلِّم المخاطب الهجاء، فقال: أ، ب، ت، حكايةً لحروف الأسماء فوقف؛ لأنه لم يرد أن يخبر عنه بشيء، فإن أخبر عنه بشي أعربه، فقال: هذه باءٌ قصيرة"[68]

الخلاصـــــة: أجمع النحاة على بناء حروف المعجم إلا ما استثني، واختلفوا في علة ذلك، وهذه المسألة أنموذج للإجماع المركب.

المطلب الرابع ـ "المستوى الكتابي"، فيه مسألتان:

المسألة الأولى ـ "إجماعهم على حذف ألف كلمة (بِاسْمِ) في البسملة، واختلافهم في التعليل له":

نص المسألة: قال النحاس: "وأجمعوا على حذفها – أي: الألف ـ في الخط من (بسم الله الرحمن الرحيم)، واختلفوا في العلة"[69].

تحليل المسألة: البسملة مصدرُ الفعل (بَسْمَلَ)، إذا قال: "بسم الله الرحمن الرحيم"، وقد صيغت على طريقة العرب في نحت الألفاظ من بعض الكلمات والجمل، وهو باب معروف عندهم، يقصدون به التخفيف والاختصار عند كثرة الاستعمال والدوران.

والألف في كلمة: (اسم) همزةُ وصل زائدة أتي بها توصلا للنطق بالساكن، تزول بزوال علة الإتيان بها، وذلك عند النطق بها[70]

أما البسملة التامة فقد أجمع أهل العربية على حذف الهمزة من أولها، وإسقاطها رسما ونطقا، وهو خاص بها دون غيرها.

ومع إجماعهم الحكمي على حذف الألف من البسملة وإسقاطها منها، فقد اختلفوا في سبب ذلك وعلته على أقوال، أشهرها:

الأول: قول الكسائي والفراء: إنها حذفت تخفيفا؛ لكثرة استعمالها ودورانها في الكلام، وهذا من خصوصية البسملة، بخلاف نحو: ﴿ **فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾، سورة الواقعة الآية: "77"، ونحو: **{اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ}**، سورة العلق، من الآية: "1"؛ وذلك لقلة الاستعمال، وإن كان في هذا ونظائره خلاف بين أهل العربية، ولكنَّ الأشهر والأظهر فيه رسمه بالألف[71]

الثاني: يرى الأخفش أنها حذفت؛ لانعدامها في اللفظ والنطق، وقد رُدّ؛ لكون هذا يلزم في نظائرها، وهو ما لم يقل به أحد[72]

الثالث ـ قول أبي زيد: إنها حذفت؛ لأنها ليست من أصل الكلمة؛ إذ إن أصلها: (سِمُ) بكسر السين، وضمها، وعليه يقال عند دخول الباء: بِسُم، أو بِسِم، وإنما حذفت الحركتان واستغني عنهما بالسكون؛ لثقلهما، وطلبا للتخفيف[73]

الرابع: قول بعض البصريين ـ وبه أخذ القرطبي ـ: إنها حذفت للدلالة على شدة اتصال باء الإلصاق التي لا تنفصل عن البسملة، ومن ثم أجازوا فيها دون غيرها دخول باء أخرى عليها في نحو قولهم: "بدأت ببسم الله"، وتعليل ذلك: "أن هذه الباء لما لزمت الاسم ولم تفارقه، وكثر الاستعمال بها صارت كأحد حروف الاسم، فدخلت عليها الباء كما تدخل على سائر الأسماء"[74]

الخامـــــس: أن كلمة: (بسم الله) بهذه الكيفية شيء عرف معناه، ووضحت دلالته، فلا يحتاج إلى رسمها وإثباتها، قال الفراء: "وإنما حذفوها ....؛ لأنها وقعت في موضع معروف، لا يجهل القارئ معناه، ولا يحتاج إلى قراءته، فاستخف طرحها؛ لأن من شأن العرب الإيجاز، وتقليل الكثير، إذا عرف معناه"[75]

الخلاصة: تناولت هذه المسألة حكم همزة: (بِاسْمِ) من حيث حذفها من البسملة التامة، واختلاف أهل العربية في علة ذلك، وقد تبين أن للأحكام المتعلقة بهذه الهمزة ثلاثَ صور: الأولى: حذفها من البسملة التامة بإجماع أهل العربية، مع اختلاف التعليل. الثانية: إثباتها بالإجماع في حال إضافة كلمة: (بِاسْمِ) إلى غير لفظ الجلالة (الله)، نحو: باسم ربك، باسم الرحمن، باسم الخلَّاق. الثالثة: اختلاف في إثباتها من عدمه متى أضيفت كلمة: (باسم) إلى لفظ الجلالة في غير البسملة التامة، نحو: باسم الله.

المسألة الثانيـــــــة: "إجماعهم على حذف إحدى اللامات من الكلمات التي في أولها لام، واختلاف التعليل لذلك":

نص المسالة: قال النحاس: "وكتبوا اللحم واللوح بلامين، ... فإن جاؤوا بلام الخفض ولام التوكيد، فأدخلوا إحداهما على هذا المكتوب بلامين، كتب - أيضاً - بلامين، والقياس أيضاً ثلاث لامات، ... فحذفوا لاجتماع اللامات، واختلف النحويون في العلة التي حذفوا من أجلها..."[76]

تحليل المسألة: للكتابة العربية قواعد ثابتة، لا يتحول عنها إلا في استثناءات معينة، كما في رسم المصحف والكتابة العروضية؛ لذا قيل: "خطان لا يقاسان: خطُّ المصحف؛ لأنه سنة، وخطُّ العروض؛ لأنه يثبت فيه ما أثبته اللفظُ، ويسقط عنه ما أسقطه"[77]

ومن الاستثناءات كتابة بعض الكلمات الإملائية على غير قاعدتها؛ لسبب من الأسباب، ومن أمثلته حذف لام التعريف مما اجتمعت في أوله ثلاث لامات: (أصلية، ولام تعريف، وزائدة للخفض أو التوكيد أو الابتداء)، في نحو: لحم، ولبن، ولوح؛ إذ الأصل فيها كتابتها بثلاث لامات؛ لكن لما كرهوا توالي ثلاث لامات في كلمة، اتفقوا على حذف إحداها، وهي التعريفية، وكتابة الكلمة بلامين فقط[78] ، قال السيوطي: "وحذفت لام التعريف من موصول إلا اللذان وفي الليل والليلة، قيل: واللطيف وجهان، ومما اجتمع فيه ثلاث لامات"[79] ، لكنهم في المقابل اختلفت آراؤهم في علة هذا الحذف لهما على أقوال، أشهرها:

الأول: ذهب الفراء إلى أن كلمات هذا النوع لو كتبت على أصلها لأدى ذلك إلى اجتماع لام بعدها ألف، يليها لام، فيحصل هنا اجتماع ثلاثة أشكال؛ لكونهم يعدون الألف في صورة

اللام وهيئتها، وهذا مستكره، فحذفوها، ومن ثَمَّ قال صاحب الكناش: "أمّا حذف الألف فلِمَا ذكر في: الرجل، والدار، أعني: لئلّا يلبس بالنفي، وأمّا حذف اللّام فلئلا تجتمع ثلاث لامات: (لام الجر، أو لام الابتداء، ولام التعريف، واللّام التي هي فاء الكلمة) الدّاخلة عليها لام التعريف"[80]

الثانـــــي: قول بعض البصريين، مفاده أن لام الجر بمنزلة ما ليس في الكلام دليل ذلك أن معنى قولهم: جاءني غلام زيد، هو: جاءني غلام لزيد، فلما كانت بهذه الصورة صارت مع ما بعدها بمنزلة الشيء الواحد، فلزم الحذف[81]. قال مكي الصقلي: "وإذا أدخلت لام الجر على هذا الضرب اجتمعت ثلاث لامات، فتحذف واحدة، وتكتبه بلامين، نحو: لِلبن، ولِلجام"82)، وأكد عليه عبد الغني الدقر بقوله: "وتحذف لام التعريف - أيضا - مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال، نحو: للَّه، وللسان، وللغو"[83] ، وهذه اللام تحذف خطا، لكنها تبقى نطقا.

الثالث: قول فريق آخر من البصريين، ذهبوا إلى أنه لما لاقت اللامُ لامًا قبلها، - والغالب في كلام العرب عدم تلاقي حرفين مثلين في أول كلمة إلا نادرا - حذفوا الألف من نحو: للرجل؛ لَمَّا علموا أن هناك محذوفاً[84]

الرابع: ذهب القائلون به إلى أن الحذف إنما وقع لكثرة الاستعمال، كما حصل في نحو: (بلحارث)، بحذف النون والياء، وأصلها: (بنو الحارث)، ونحو: (بلعنبر) بحذف الألف، وأصلها: (بالعنبر)، وقد عدَّ بعضُهم هذا الوجه من أحسن ما قيل في هذه المسألة؛ قياسا على بعض الحروف - ومنها اللام -، حيث يكون دخولها وخروجها سواءً[85]

الخلاصـــــة: أجمعوا على حذف (أل) التعريف من الكلمات المبدوءة بلام، متى دخلت عليها لام زائدة، لكن إجماعهم مبني على تنوع في العلل، وعليه فهذه المسألة من باب الإجماع المركب القائم على الاتفاق على الحكم والاختلاف في العلة.

الخاتمـــــــة:

بعد هذه الدراسة النظرية والتطبيقية الموجزة لموضوع: (الإجماع المركب)، نذيل الدراسة بخاتمة لأهم نتائجها، متمثلة في الآتي:

أولا: يعد هذا الموضوع من موضوعات علم الأصول التي تأثر فيها النحاة بنظرائهم الفقهاء كما هو الحال في بقية الأصول، لكنهم لم يفردوه بدراسة نظرية، وإنما وردت منهم بعض الإشارات الضمنية في سياق تناولهم لبعض المسائل والموضوعات

اللغوية، وقد حاولنا لملمة جزئيات الموضوع وإظهارها في صورة تقربه للأذهان، وتعين على فهمه والإحاطة به.

الثانـــي: أبرزت دراسة موضوع الإجماع المركب شيئا من جهود العلماء في إعمال فكرهم وتوظيف إمكاناتهم العلمية والعقلية عند تناول المسائل، واستنباط العلل، واستخراج النتائج، وإصدار الأحكام، وقد برز ذلك جليا في المسائل المبحوثة، التي دلت على مدى مقدرتهم الفائقة على التحليل والتعليل والاستنباط، وصولا إلى الأحكام النهائية.

الثالث: لا يختص الإجماع المركب بجانب لغوي معين، بل يشمل كل المستويات اللغوية: (الصوتية والصرفية والنحوية والكتابية)، وهذا ما حاول البحث توضيحه من خلال توظيف النماذج التي تمت دراستها؛ لبيان أنها ظاهرة لغوية عامة. وهنا تبقى الإشارة إلى أن النماذج التي تتناول الموضوع كثيرة، لا يكاد يخلو منها مؤلَّف في اللغة، خاصة تلك التي تهتم بالمسائل والقضايا اللغوية.

الرابع: إن الاهتمام بمثل هذه الجزئيات والمسائل والموضوعات يفتح الآفاق أمام الدراسين، لسبر الأغوار، والتعرف على الحقائق والأسرار، فيما يتعلق بعديد الموضوعات التي لا تزال بكرة؛ للقيام بدراستها دراسة معمقة، بما يضفي عليها شيئا من الجدة والإفادة، بعيدا عن النمطية التقليدية في بعض الدراسات البحثية، التي أصبحت لا تتجاوز التكرار ولا تخلو من شبه التطابق في المضامين.

الخامس: إن ما تناولناه في هذا الموضوع لا يعدو كونه إشارات يسيرة وسريعة، الغرض منها فتح المجال لدراسته دراسة واسعة من الناحيتين: النظرية والتطبيقية؛ إذ إن الموضوع أكبر وأوسع من أن يتناول في عديد صفحات فقط، وإن الباحث في كتب اللغة ومصنفات علمائها سيجد فيها الغُنية والبغية والمادة الثرة، التي تفي له بدراسة الموضوع دراسة كاملة شاملة.

وختاما: فإن دراسة موضوع الإجماع المركب كانت محاولة أولية لتسليط الضوء عليه، والإشارة إليه، بما يخدم اللغة وفروعها، وقد بذلنا فيه الجهد، وأفرغنا الوسع، فما عمَّه من سداد ورشاد، وما ناله من إفادة وإجادة، وما حفَّه من توفيق وصواب، فبفضل الله ومنته، ومدده وإعانته، وما شابه من ضعف أو نسيان أو قصور، أو سهو أو غفلة أو تقصير فمن أنفسنا، والسبب قلة الزاد ويسر العتاد.

والله نسأل أن يتجاوز عن أخطائنا وأن يسامحنا على تقصيرنا وتفريطنا، وأن يشملنا جميعا بعفوه ولطفه، إنه جواد كريم.

والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا، وصلى الله وسلم على من أرسله للناس كافة منذرا ومبشرا.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــــش :

1-ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي: 16، ومن تاريخ النحو العربي، للأفغاني: 152.
2. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي: 71/2.
3. الاقتراح، للسيوطي: 163.
4. ينظر: مادة: (ج. م.ع) في: لسان العرب، لابن منظور، وتاج العروس، للزبيدي، والمعجم الوسيط، إعداد: مجمع اللغة العربية.
5 ينظر: مواد هذه المصطلحات في: لسان العرب، لابن منظور، وتاج العروس، للزبيدي، والمعجم الوسيط، إعداد: مجمع اللغة العربية.
6. أصول النحو، مناهج جامعة المدينة: 165.
7. ينظر: الخصائص، لابن جني: 289/1، والاقتراح، للسيوطي: 66.
8. في أصول النحو العربي، لشنوقة: 172.
9. ينظر: دراسة في النحو الكوفي، لديرة، 193 – 195، وفي أدلة النحو، لحسنين، 215.
10. ينظر: الاقتراح، للسيوطي: 163، وأصول النحو: 1، جامعة المدينة العالمية: 165 – 167.
11-ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، للحازمي: 56.
12. جامع الدروس العربية، للغلاييني: 95/2.
13. شرحَا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام: دراسة نحوية صرفية، لسلامة: 85.
14. البيت من البسيط، لعدي بن زيد، وتمامه: **"عَن ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا مَا سائلٌ سَأَلَا"**، الشاهد فيه: الإجماع على روايته بالرفع: (تحدثُه) كما ذكر سيبويه، قال السيرافي: "وذكر – يعني: سيبويه - أن الرواة أجمعوا على رفع: (يحدثُه)، إلا المفضل، فإنه كان ينصبه، واجتماع النحويين من الكوفيين والبصريين على رفعه حجة على المفضل؛ لأنه لم يكن في معرفة النحو كالمخالفين له". ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي: 328/3.
15. ينظر: الاقتراح، للسيوطي: 163، وأصول النحو: 1، جامعة المدينة العالمية: 170.
16-الاقتراح، للسيوطي: 163.
17. ينظر: أصول النحو: 1، جامعة المدينة العالمية: 170.
18. ينظر: الاقتراح، للسيوطي: 164، وشرح التسهيل، لابن مالك: 373/1.
19. ينظر: التعريفات، للجرجاني: 10، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي: 105/1.
20. الكافية في علم النحو، لابن الحاجب: 56.
21. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك: 217.
22-ينظر: اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ: 155/1، وجامع الدروس العربية، للغلاييني: 10/1.
23-اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: 74/1.
24- ينظر: السابق، ومسائل خلافية، للعكبري: 115، 116.
25-همع الهوامع، للسيوطي: 28/1.
26- ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز: 436، ومسائل خلافية، للعكبري: 117، 118.

27- ينظر: اللباب، للعكبري، 74/1، ومسائل خلافية، له: 117، وهمع الهوامع: 619/2.
28- اللباب، للعكبري: 74/1، وينظر: مسائل خلافية، له: 117، 118.
29- تلخيص الشواهد، لابن هشام: 78، وينظر: أسرار العربية، للأنباري: 65.
30- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان: 236/1.
31- ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني: 152/2، وشرح المفصل، لابن يعيش: 191/3.
32- ينظر: حاشية منحة الجليل بحاشية شرح ابن عقيل، لعبد الحميد: 71/1، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 137/1.
33- ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان: 236/1.
34- السابق، وينظر: معاني القرآن، للفراء: 10/1، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 137/1.
35- المقتضب، للمبرد: 6/1، وينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان: 236/1.
36- السابق: 237/1
37 ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان: 237/1.
38- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 268/4، 313/4.
39 -معجم ديوان الأدب، للفارابي: 256/3.
40- ينظر: الممتع في التصريف، لابن جني: 280، والمخصص، لابن سيده: 277/4.
41 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، مادة: (و. ر. ث).
42-ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 425/5، وشرح ابن عقيل: 313/4.
43- ينظر: معجم ديوان الأدب، للفارابي: 256/3، وشرح المفصل، لابن يعيش: 425/5.
44- المخصص، لابن سيده: 277/4.
45- الممتع في التصريف، لابن عصفور: 285.
46- ينظر: معجم ديوان الأدب، للفارابي: 256/3.
47-تهذيب اللغة، للأزهري: 301/11.
48- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: 390/4، وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 212/2، وتهذيب اللغة، للأزهري: 301/11.
49- ينظر: معاني القرآن، للزجاج: 212/2، وتهذيب اللغة، للأزهري: 301/11، والإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري: 670/2.
50- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 212/2.
51-ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 212/2، وتهذيب اللغة، للأزهري: 301/11، والإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري: 670/2.
52- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذي: 195/1.
53- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام: 57.
54- ينظر: إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، لخنفر: 33.
55-ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري: 449/2، وشرح التسهيل، لابن مالك: 5/4.
56- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين ابن مالك: 473.
57- ينظر: الإنصاف، للأنباري: 448/2 - 450، وشرح التسهيل، لابن مالك: 6/4، وشرح الألفية، لابن الناظم: 473، وهمع الهوامع، للسيوطي: 591/1.
58- ينظر: شرح قطر الندى، لابن هشام: 57، وتوجيه اللمع، لابن الخباز: 351، والإنصاف، للأنباري: 448/2 - 450، وحاشية الصبان: 15/2، 406/3.
59- ينظر: شرح قطر الندى، لابن هشام: 57، وشرح التصريح على التوضيح، للأزهري: 356/2.
60- ينظر: السابقان، والإنصاف، للأنباري: 448/2 - 450، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لدنقوز: 25.

61- ينظر: عمدة الكتاب، للنحاس: 82، وسر صناعة الإعراب، لابن جني: 53/1، والدر النثير والعذب المنير، للداني: 14/2، والمعجم الوسيط، مادة: (ه. ج. ء).
62- . عمدة الكتاب، للنحاس: 82.
63-ينظر: السابق، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 113/1، وإعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه: 245.
64-. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري: 271.
65- . درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري: 208، 209، وينظر: عمدة الكتاب، للنحاس: 82.
66- . تهذيب اللغة، للأزهري: 15/ 488، 489.
67. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 32/4، 33.
68. عمدة الكتاب، للنحاس: 82، ولم أقف عليه لا في معاني القرآن، للفراء، ولا في غيره.
69 - عمدة الكتاب، للنحاس: 66.
70 - ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي: 1550/3.
71- ينظر: عمدة الكتاب، للنحاس: 68، والنكت والعيون، للماوردي: 48/1، وهمع الهوامع، للسيوطي: 510/3.
72- ينظر: عمدة الكتاب، للنحاس: 67، والهداية الى بلوغ النهاية، للقيسي: 92/1.
73. ينظر: السابقان، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار، للسيوطي: 124/1.
74- الهداية إلى بلوغ النهاية، للقيسي: 5410/8، وينظر: عمدة الكتاب، للنحاس: 66، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: 99/1.
75- . معاني القرآن، للفراء: 1/1، 2.
76- عمدة الكتاب، للنحاس: 174.
77- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري: 27/1.
78- ينظر: البديع في العربية، لابن الأثير: 376/2، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: 490/2، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي: 328/3.
79 - همع الهوامع، للسيوطي: 519/3
80- الكناش في فني النحو والصرف، لصاحب حماة: 359/2، وينظر: عمدة الكتاب، للنحاس: 174.
81- ينظر: السابق، وعلل النحو، لابن الوراق: 409.
82- معجم القواعد العربية، للدقر: 346/2.
83- تثقيف اللسان، وتلقيح الجنان، للصقلي: 261.
84- عمدة الكتاب، للنحاس: 174.
85- ينظر: الكتاب، لسيبويه: 484/4، وعمدة الكتاب، للنحاس: 174، وشرح الكتاب، للسيرافي: 461/5.

ثبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع المدني، مصحف أمانة التعليم.

1. أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري، (ت: 577ه)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى، سنة: 1420ه: 1999م.
2. أصول النحو، إدارة مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية، السعودية.
3. إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي جعفر محمد بن خالويه النحوي، (ت: 603ه)، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1427ه: 2006م.
4. الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي، (ت: 911ه)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، سنة: 1309ه: 1989م.

5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577ه)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، سنة: 1424ه: 2003م.
6. إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس: شرح على متن: (التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس)، تأليف: أبي البهاء حازم أحمد حسني خنفر، (المكتبة الشاملة)، تاريخ النشر بالشاملة: 1442/10/13ه.
7. البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير، (ت: 606ه)، تحقيق ودراسة: د. فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: 1420ه.
8. تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزَّبيدي، (ت: 1205ه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
9. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لعمر بن خلف الصقلي النحوي، (ت: 501ه)، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة: 1410ه: 1990م.
10. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، (ت: 761ه)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، سنة: 1406ه: 1986م.
11. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: 1418ه: 1997م.
12. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الجياني، (ت: 672ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة:1387ه: 1967م.
13. تفسير الماوردي: "النكت والعيون"، لأبي الحسن علي بالماوردي، (ت: 450ه)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود ابن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
14. تهذيب اللغة، لأبي منصور، محمد بن أحمد الأزهري الهروي، (ت: 370ه)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 2001م.
15. توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين ابن الخباز، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، (رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط: 2، سنة: 1428ه: 2007م.
16. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن قاسم المرادي، (ت: 749ه)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، سنة: 1428ه: 2008م.
17. جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، (ت: 1364ه)، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، سنة: 1414ه: 1993م.
18. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد القرطبي، (ت: 671ه)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، سنة: 1383ه: 1964م.
19. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تأليف: أبي العرفان محمد بن علي الصبان، (ت: 1205ه)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى: 1417ه: 1997م.
20. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت: 392ه)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
21. دراسة في النحو الكوفي من خلال: (معاني القرآن) للفراء، للمختار أحمد ديرة، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس ـ ليبيا، الطبعة: الثانية، سنة: 2003م.
22. درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، (ت: 516ه)، تحقق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1418ه: 1998م.
23. الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب: (التيسير لأبي عمرو الداني)، تأليف: عبد الواحد بن محمد بن علي المالقي، (ت: 705ه)، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، (أطروحة دكتوراة للمحقق)، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، سنة: 1411ه: 1990م.

24. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت: 392ه)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1، سنة: 1421ه: 2000م.
25. شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، تأليف: إيهاب عبد الحميد سلامة، رسالة ماجستير - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، سنة: 2012م.
26. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد، الملقب دنقوز، (ت: 855ه)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، سنة: 1379ه: 1959م.
27. شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، لشمس الدين محمد الفارضي الحنبلي، (ت: 981ه)، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1439ه: 2018م.
28. شرح تسهيل الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، (ت: 672ه)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، الطبعة: الأولى، سنة: 1410ه: 1990م.
29. شرح التصريح على التوضيح أو: (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، لخالد بن عبد الله الأزهري، (ت: 905ه)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1421ه: 2000م.
30. شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد الرضي الأستراباذي، (ت: 686ه)، حققه، وضبط غريبه، وشرح مبهمه مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة: 1395ه: 1975م.
31. شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين حسن بن محمد بن شرف الأستراباذي، (ت: 715ه)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، (رسالة دكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط: 1، سنة: 1425ه: 2004م.
32. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المصري (ت: 769ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وبهامشه حاشية: منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون، سنة: 1400ه: 1980م.
33. شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري: (ت: 761ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، سنة: 1383ه.
34. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، (ت: 368ه)، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 2008م.
35. شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (ت: 743ه)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1422ه: 2001م.
36. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك الجياني، (ت: 868ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1420ه: 2000م.
37. الصحاح: (تاج اللغة وصحاح العربية)، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت: 393ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، سنة: 1407ه: 1987م.
38. علل النحو، لأبي الحسن محمد ابن الوراق، (ت: 381ه)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: 1420ه: 1999م.
39. عمدة الكتَّاب، لأبي جعفر أحمد النَّحَّاس، (ت: 338ه)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، والجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، سنة: 1425، 2004م.
40. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، (نظم ابن أبّ الشنقيطي)، لأحمد الحازمي، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، سنة: 1431ه: 2010م.
41. في أدلة النحو، لعفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى: سنة: 1996م.

42. في أصول النحو العربي، للسعيد شنوقة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، سنة: 2008م.
43. الكافية في علم النحو، لجمال الدين بن عثمان بن عمر بن الحاجب الإسنوي المالكي، (ت: 646ه)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، سنة: 2010م.
44. كتاب التعريفات، لعلي الشريف الجرجاني، (ت: 816ه)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1403ه: 1983م.
45. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان، الملقب سيبويه: (ت: 180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة: 1408ه: 1988م.
46. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، (ت: 538ه)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، سنة: 1407ه.
47. الكناش في فنيِ النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل أيوب، صاحب حماة، (ت: 732ه)، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، سنة: 2000م.
48. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت: 616ه)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، سنة: 1416ه: 1995م.
49. لسان العرب، لابن منظور الأفريقي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط: 1، سنة: 1997م.
50. اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن الجذامي، الملقب بابن الصائغ، (ت: 720ه)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية، ط: 1، سنة: 1424ه: 2004م.
51. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت: 458ه)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1417ه: 1996م.
52. مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت: 616ه)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1412ه: 1992م.
53. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت: 207ه)، تحقيق: أحمد النجاتي، ومحمد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة: الأولى.
54. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق، إبراهيم بن السري الزجاج، (ت: 311ه)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1408ه: 1988م.
55. معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، (ت: 350ه)، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، سنة: 1424ه: 2003م.
56. معجم القواعد العربية، لعبد الغني الدقر، (ت: 1423ه)، (المكتبة الشاملة)، تاريخ النشر: 1423/12/8ه.
57. المعجم الوسيط، إعداد: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة - مصر، ط: 4، سنة: 2004م.
58. المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، (ت: 538ه)، تحقيق: علي أبي ملحم، مكتبة الهلال، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
59. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: "شرح ألفية ابن مالك"، لأبي إسحق الشاطبي، (ت: 790ه)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، سنة: 1428ه: 2007م.

60. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت: 285ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
61. الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن، ابن عصفور، (ت: 669ه)، مكتبة لبنان، ط: 1، سنة: 1996م.
62. من تاريخ النحو العربي، لسعيد الأفغاني، دار الفكر.
63. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي التهانوي، (ت بعد: 11158هـ)، تقديم ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط:1، سنة: 1996م.
64. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: "حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي"، لجلال الدين السيوطي، (ت: 911ه)، محقق رسائل دكتوراة، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، سنة: 1424ه: 2005م.
65. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لمكي بن أبي طالب القيسي، (ت: 437ه)، حُقِّق ضمن مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة بجامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، سنة: 1429ه: 2008م.
66. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، (ت: 911ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.